«أخبار الخليج» تنشر خطة موسم الأمطار المقبل

المحافظات الأربع تستعد للأمطار بمضخات وصهاريج وفرق ميدانية

كتبت: مروة أحمد

أكد رؤساء المجالس البلدية جاهزية المحافظات الأربع لاستقبال موسم الأمطار المقبل، من خلال خطط ميدانية وتنسيقية تستهدف الحد من تجمعات المياه وضمان انسيابية الحركة المرورية، تشمل توفير مضخات وصهاريج الشفط، وتنظيف فتحات تصريف مياه الأمطار، ومتابعة المواقع الأكثر عرضة للتجمعات، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.



○ عبدالله عبداللطيف.



○ صالح طرادة.



○ عبدالعزيز النعار.

رؤساء المجالس البلدية: 565 نقطة لتجمع مياه الأمطار في البحرين.. 221 منها حرجة

وكشفوا لـ«أخبار الخليج» عن رصد 565 نقطة لتجمع مياه الأمطار في مختلف المحافظات، منها 221 نقطة حرجة، مع تخصيص المعدات والفرق الميدانية اللازمة للتعامل مع الحالات الطارئة، مؤكدين أهمية تعاون المواطنين والمقيمين والالتزام بالإرشادات الوقائية لضمان فاعلية خطط الاستجابة خلال الموسم.

وفي هذا السياق قال المهندس صالح طرادة رئيس مجلس أمانة العاصمة: إن وزارة الأشغال قد أعدّت خطة شاملة لهذا الموسم بدءًا من قطاع الطرق إلى الصرف الصحي، ففي قطاع الطرق وفرّت الأشغال سبع مضخات و14 صهريجًا للعاصمة مع الإشارة إلى 11 موقعا لتجمع مياه الأمطار في المحافظة. كما تم توفير أربع مضخات وثلاثة صهاريج لقطاع الصرف الصحي. وفي هذا السياق جرى تعيين ثلاثة مسؤولين لفريق التنظيمات، وبالنسبة إلى فريق صيانة محطات الصرف الصحي فقد تم تعيين مسؤولين اثنين.

وكشف طرادة عن وجود 11 نقطة لتجمع مياه الأمطار واقعة على الشوارع الرئيسية في المحافظة، وهي كالتالي: نقطة واقعة على شارع الملك فيصل، ونفق ميناء سلمان، وشارع الشيخ جابر الصباح، وشارع 28 في السنابس، ونفق أم الحصم، وشارع القدس، وشارع البديع، وشارع أحمد الفاتح، وشارع 35 في الزنج بالإضافة إلى شارع الفاتح، وشارع الشيخ عيسى وشارع عمان.

وحول استعدادات أمانة العاصمة، قال طرادة: إنه سيتم الإشراف على الشوارع الفرعية والأحياء السكنية، كذلك يشرف على فريق عمل طوارئ الأمطار 16 موظفا، بالإضافة إلى تسعة مفتشين للمتابعات الميدانية للصهاريج والمضخات. وتم حصر عشرة مواقع باعتبارها أكثر تضررًا بالعاصمة، وثمانية دوائر مصنفة كأكثر تضررًا، بالإضافة إلى تخصيص 16 صهريجًا و12 مضخة للعاصمة استعدادًا لموسم الأمطار.

ودعا طرادة المواطنين والمقيمين إلى عدم فتح أغطية الصرف الصحي كليًا أثناء هطول الأمطار لمنع ارتداد مياه الصرف الصحي على الطرق والمنازل، وعدم رمي أنقاض ومخلفات أو أوراق في فتحات وقنوات وشبكات تصريف مياه الأمطار لعدم انسدادها وانسياب المياه فيها. وتجنب المواقع الأكثر عرضةً لتجمع مياه الأمطار والتقيّد بتعليمات الإدارة العامة للمرور حول التحويلات والمسارات البديلة.

كما نصح رئيس مجلس أمانة العاصمة بالتأكد من وضع القمامة داخل أكياس قوية ومحكمة الأغلاق لمنع تسرب المياه إليها أو تناثرها بفعل الرياح والأمطار، إلى جانب وضع الأكياس في الحاويات المخصصة لها وفي الأوقات المعتمدة وتجنب تركها عشوائيًا في الشوارع أو الممرات.

ومن جانب آخر كشف عبدالله عبداللطيف رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الجنوبية، عن النتائج والتوصيات التي خرج بها الاجتماع المشترك الذي عُقد في مكتب المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة، بحضور المهندس إبراهيم بن حسن الحواج وزير الأشغال ومشاركة رؤساء المجالس البلدية، وذلك لمناقشة خطة الاستعدادات التشغيلية لموسم الأمطار الذي عُقد في وقت سابق.

وأكد رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الجنوبية أن الاجتماع أسفر عن توافق تام بين الأطراف كافة على ضرورة التنسيق المبكر لضمان انسيابية تصريف مياه الأمطار، مشيراً إلى أنه وخلال الاجتماع قام بطرح حزمة من المقترحات والملاحظات الحيوية التي تلامس احتياجات أهالي المنطقة الجنوبية والتي تزامنت مع توجيهات الشيخ خالد بن عبدالله نائب رئيس الوزراء خلال إحدى جلسات مجلس الوزراء حول العمل على تطوير البنية التحتية بشكل شامل في المناطق الرملية.

وأوضح عبداللطيف أن المقترحات التي رفعها المجلس شملت الحاجة العاجلة الى وضع نخالة الأسفلت للطرق الرملية بمجمع 934، والتركيز على نقاط تجمع المياه أمام المنازل على طريقي «3334 و3337»، بالإضافة إلى المطالبة بتزويد المجلس البلدي بخطة توزيع الصهاريج والمفتشين لضمان تغطية شاملة وفعالة لكل المواقع.

وفيما يخص الاستعدادات العامة على مستوى مملكة البحرين، أشار رئيس المجلس إلى أن الخطة تشمل التعامل مع 565 نقطة تجمع مياه «منها 221 نقطة حرجة» موزعة على المحافظات الأربع، مبيناً أن المنطقة الجنوبية تضم 110 نقاط تجمع منها 25 نقطة حرجة. وعلى صعيد الموارد المخصصة للمنطقة الجنوبية، أكد توفير 63 مضخة و31 صهريجاً، بالإضافة إلى فرق الصيانة والتنظيم الميدانية وغرفة الطوارئ المقرر انشاؤها على شارع المحزورة بالقرب من تقاطع سند.

كما شدد رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الجنوبية على الجانب التوعوي والوقائي، داعياً إلى تفعيل الخطة الإعلامية للتوعية بالسلوكيات الصحيحة خلال الأمطار مع التشديد على عدم فتح أغطية فتحات الصرف الصحي، حيث إن هذه الفتحات توقف عمل المضخات التي تستوعب مياه الصرف الصحي للمنازل.

وتحدث الدكتور شبر الوداعي رئيس المجلس البلدي للمنطقة الشمالية عن عقد اجتماع مشترك مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في وقت سابق، الذي جرى بموجبه تأكيد تولي قطاع الطرق في وزارة الاشغال 52 مضخة و23 صهريجا وقطاع الصرف الصحي سبع مضخات وثلاث صهاريج، وتوفر البلدية 30 صهريجا وشركة النظافة ثلاثة صهاريج، وحددت الاشغال 18 موقع تجمع مياه الأمطار، مؤكدًا علم الاعضاء البلديين بمواقع تجمع مياه الامطار التقليدية في الطرق الداخلية الذي بناء عليه يعمل كل عضو ضمن نطاق دائرته مع مفتشي البلدية في ارشادهم الى نقاط تجمع مياه الامطار.



○ د. شبر الوداعي.

وأضاف الوداعي بأن الخطة العامة لموسم الأمطار في المحافظة الشمالية تتمثل في العمل على تنظيف فتحات تصريف مياه الامطار، وتشغيل وصيانة محطات الضخ لشبكات تصريف مياه الامطار توفير صهاريج الشفط للحالات الطارئة وفقا للأولويات تنظيم عملية توزيع مضخات شفط مياه الأمطار وفق تجمع مياه الأمطار.

ومن جانب آخر قال عبدالعزيز النعار رئيس مجلس المحرق البلدي: إن الجهات المعنية متمثلة بوزارة الأشغال ووزارة شؤون البلديات والزراعة قامت في وقت سابق باستعراض خطة المحافظة لموسم الأمطار المقبل التي تتضمن تخصيص شركتين للصهاريج، وتم رصد 85 نقطة تجمع مياه أمطار في المحرق، بالإضافة إلى 24 نقطة حرجة.

وأضاف النعار بأنه تم تخصيص 28 مضخة للمحرق وعشرة صهاريج بالإضافة إلى رصد ثلاثة مواقع حرجة تقع على الشوارع الرئيسية في المحافظة، وهي شارع 20 في البسيتين، وشارع 44 في عراد وشارع الحوض الجاف كما كشف عن تعيين 14 مشرفًا مسؤولًا عن الفريق المخصص لموسم الأمطار المقبل في المحافظة.



○ عبدالنبي الكوفي.

وزارة الأشغال تواصل أعمال تنظيف وصيانة شبكات تصريف مياه الأمطار لتعزيز جاهزيتها لموسم الأمطار

أكد المهندس عبدالنبي حسن الكوفي مدير إدارة تشغيل وصيانة الصرف الصحي بوزارة الأشغال مواصلة تنفيذ أعمال تنظيف وصيانة شبكات تصريف مياه الأمطار في مختلف محافظات مملكة البحرين، في إطار استعداداتها لموسم الأمطار، مشيراً إلى أن الأعمال المنفذة شملت تنظيف فتحات وشبكات تصريف مياه الأمطار، وصيانة محطات الضخ في عدد من المواقع، بما يعزز جاهزية شبكات التصريف وكفاءتها في التعامل مع الحالات المطرية.

وأوضح مدير إدارة تشغيل وصيانة الصرف الصحي أن أعمال التنظيف والصيانة تُنفذ وفق برنامج مستمر على مدار العام، مع تكثيف الجهود قبل موسم الأمطار وخلاله وبعده، لضمان جاهزية شبكات تصريف مياه الأمطار ومرافق الصرف الصحي، ورفع قدرتها على استيعاب كميات المياه والحد من تجمعها في الطرق والمناطق المختلفة.

وبين أن الأعمال تشمل تنظيف فتحات وغرف تصريف مياه الأمطار وصناديق التفتيش، واستخدام صهاريج الضغط العالي لتنظيف الشبكات وإزالة الرواسب، إلى جانب تنظيف خزانات التجميع والخزانات الامتصاصية، وصيانة محطات ضخ مياه الأمطار، والتأكد من جاهزية المصبات المائية المؤدية إلى البحر وخزانات تخزين المياه.

وأشار المهندس الكوفي إلى أن تراكم الأتربة والمخلفات الزراعية والنفايات، بما فيها الأوراق والأكياس البلاستيكية، قد يؤدي إلى انسداد فتحات التصريف وانخفاض كفاءتها، الأمر الذي يستدعي استمرار أعمال التنظيف والصيانة الدورية، مضيفاً أن الأعمال تشمل كذلك معالجة حالات امتلاء بعض الخزانات نتيجة تجمع المياه السطحية، بما فيها المياه الناتجة عن غسل المنازل والمركبات.

وأكد مدير إدارة تشغيل وصيانة الصرف الصحي حرص وزارة الأشغال على تنفيذ أعمال التنظيف والصيانة في الشوارع الرئيسية خلال الفترات المسائية قدر الإمكان، للحد من تأثيرها على انسيابية الحركة المرورية، مع استمرار متابعة جاهزية شبكات التصريف ومحطات الضخ والمرافق المرتبطة بها، بما يعزز كفاءة البنية التحتية وقدرتها على التعامل مع مياه الأمطار.

الشايجي: موقف وزراء الإعلام الخليجيين يؤكد ضرورة التصدي للإساءات والتحريض الإعلامي

أشاد رئيس جمعية الصحفيين البحرينية عيسى الشايجي بمخرجات الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء الإعلام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد في المنامة أمس، مؤكدًا أن تشديد الوزراء على رصد المخالفات الإعلامية والرقمية وتوثيقها ومحاسبة مرتكبيها يمثل موقفا مسؤولا يعكس الحرص المشترك على حماية وحدة الصف الخليجي وصون العلاقات الأخوية بين دول المجلس وقياداتها وشعوبها.

وأكد الشايجي موقف جمعية الصحفيين البحرينية الداعية إلى تعزيز الانضباط المهني والأخلاقي في الخطاب الإعلامي، والتصدي للإساءات والتحريض وخطابات الكراهية والتراشق الإعلامي، التي قد تؤدي إلى توتير العلاقات بين الشعوب والإضرار بالمصالح الخليجية المشتركة.

وقال: إن الجمعية تدعم إعداد ميثاق شرف إعلامي وصحفي خليجي وعربي، مصحوب بآلية مهنية مشتركة لمعالجة التجاوزات الإعلامية، بما يعزز احترام الدول ورموزها وشعوبها، ويحافظ في الوقت ذاته على حرية الرأي والتعبير وحق الصحفيين والكتاب في النقد الموضوعي المسؤول، مشددًا على أن حرية التعبير مسؤولية أخلاقية ومهنية، وليست مبررًا للإساءة أو التحريض أو نشر المعلومات المضللة»، علاوةً على أهمية التمييز الواضح بين النقد المشروع الذي يخدم المصلحة العامة، والخطاب الذي يستهدف إثارة الفرقة والإضرار بالعلاقات الأخوية.



○ عيسى الشايجي.

ودعا الشايجي إلى ترجمة مخرجات الاجتماع إلى مبادرات عملية، من بينها تشكيل فريق عمل خليجي بمشاركة الجهات الإعلامية المختصة والجمعيات والاتحادات الصحفية، لوضع مبادئ مشتركة للتحقق من المعلومات واحترام الكرامة الإنسانية ومعالجة التجاوزات وفق إجراءات عادلة وشفافة، وبما يتوافق مع التشريعات الوطنية، معربًا عن اعتزازه باستضافة مملكة البحرين الاجتماع، مثمنًا جهود وزارة الإعلام في تعزيز العمل الإعلامي الخليجي المشترك.

واختتم الشايجي تصريحه بتأكيد استعداد جمعية الصحفيين البحرينية للمساهمة في تطوير هذه المبادرة بالتنسيق مع الجهات المعنية، منوهًا إلى أن وحدة الصف الخليجي مسؤولية مشتركة، والإعلام الواعي شريك أساسي في حماية أمن مجتمعاتنا واستقرارها وتعزيز المحبة والتفاهم بين شعوبها.

نظمها «التنمية السياسية» و«الوطنية لحقوق الإنسان»

اختتام جلسات «دستور بلادي» لتعزيز الثقافة الدستورية وحقوق الإنسان

نظم معهد البحرين للتنمية السياسية، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، جلستين نقاشيتين تحت عنوان «دستور بلادي»، على مدى يومين متتاليين، ضمن فعاليات برنامج «الوعي الوطني»، وذلك في إطار الجهود المشتركة لتعزيز الثقافة الدستورية والحقوقية، وترسيخ الوعي بالمبادئ والقيم التي يقوم عليها دستور مملكة البحرين، ودوره في صون الحقوق والحريات وإرساء مبادئ سيادة القانون.

وجاءت المبادرة انطلاقًا من حرص الجانبين على توسيع دائرة المعرفة الدستورية لدى مختلف فئات المجتمع، والتعريف بالضمانات التي يكفلها الدستور لحماية حقوق الإنسان، بما يعزز الوعي بالحقوق والواجبات، ويرسخ قيم المواطنة والانتماء الوطني، ويشجع على المشاركة المجتمعية القائمة على المعرفة والمسؤولية.

وعقدت الجلسة الأولى في مقر المعهد بأم الحصم، تحت عنوان «قراءة في دستور مملكة البحرين»، تحدثت فيها المحامية دلال جاسم الزايد، رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى، وهدفت إلى تعزيز الوعي بالدستور البحريني والتعريف بمبادئه الأساسية، والحقوق والواجبات التي ينظمها، ودوره في تنظيم العلاقة بين سلطات الدولة.

وسلطت الجلسة الضوء على أهمية الدستور باعتباره الإطار الذي يحدد أسس نظام الحكم واختصاصات السلطات العامة، وينظم العلاقة بينها، بما يدعم عمل مؤسسات الدولة وفق المبادئ الدستورية وسيادة القانون، كما تناولت مبدأ المساواة بين المواطنين، وما أكده الدستور من تساويهم في الحقوق والواجبات العامة وفق أحكامه، إلى جانب أهمية معرفة الأفراد بحقوقهم ومسؤولياتهم، ودور الوعي الدستوري في تعزيز المواطنة المسؤولة والمشاركة المجتمعية.

وفي اليوم الثاني، استضافت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جلسة نقاشية بعنوان «الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان»، قدمها المستشار محمد جمعة فزيع رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة وعضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، استعرض خلالها أبرز الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها دستور مملكة البحرين، والضمانات الدستورية المقررة لحمايتها، ودورها في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وصون الكرامة الإنسانية وتعزيز سيادة القانون.





وتناولت الجلسة أنواع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، والضوابط القانونية المنظمة لممارستها، إلى جانب تسليط الضوء على الضمانات الدستورية الموضوعية والإجرائية والمؤسسية والقضائية، ودورها في حماية الحقوق والحريات ومنع انتهاكها. كما استعرضت دور المؤسسات الوطنية والجهات القضائية في تعزيز منظومة حماية حقوق الإنسان، وأهمية نشر الثقافة الحقوقية وترسيخ الوعي المجتمعي بالحقوق والضمانات التي يكفلها الدستور.

وشهدت الجلستان نقاشات تفاعلية أتاحت للمشاركين فرصة طرح التساؤلات وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا الدستورية والحقوقية، بما أسهم في إثراء الحوار وتعميق الفهم بالمبادئ الدستورية والضمانات القانونية والمؤسسية المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، وتعزيز إدراك أهمية الدستور في تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة.

ويعكس تنظيم هاتين الجلستين مستوى التعاون والتكامل بين معهد البحرين للتنمية السياسية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر الوعي الدستوري والحقوقي، وتأكيد أهمية الدستور باعتباره ركيزة أساسية لدولة القانون والمؤسسات، بما يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، والإسهام في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها مملكة البحرين.